موقف ابن باديس من إلغاء مصطفى كمال لمنصب الخلافة العثمانية
– دراسة تحليلية ونقدية لمسألة وحدة العالم الإسلامي–

د. مالك بن خليف
جامعة باجي مختار – عنابة، benkhelif.malek@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2024/02/17 **تاريخ المراجعة:** 2024/05/09 **تاريخ القبول:** 2024/09/04

ملخص

يعالج هذا المقال دفع شبهة فكرية تتمثل في أن علماء الإسلام ومفكريه هم رجال دين وفتوى وإصلاح روحي وأخلاقي فقط وليس لهم عناية بالدراسات النقدية السياسية. وسنتخذ من المصلح الجزائري عبد الحميد بن باديس أنموذجا لمعالجة هذه الإشكالية من خلال ما كتبه حول سقوط الخلافة العثمانية سنة 1924م والتي كانت تمثل رمز الوحدة الإسلامية. فهل يوجد في ما كتبه ابن باديس حول سقوط الخلافة فكرٌ وتحليلٌ لرؤى نقدية سياسية؟ وهل قدم في ما كتبه تصورات أصيلة وغير مسبوقة حول الخلافة ووحدة العالم الإسلامي؟

الكلمات المفاتيح: خلافة، وحدة إسلامية، ابن باديس،كمال أتاتورك.

Ibn Badis' Position in Abolishing Mustafa Kamal As Ottoman Calife
Analytical and Critical Study of the Issue of the Unity of the Islamic World

Abstract

This article addresses the intellectual suspicion that Islam scholars and intellectuals are only men of religion, of opinion, of spiritual and moral reform and have no interest in political critical studies. We will take a model from the Algerian reformer Abdelhamid Ibn Badis to address this problem by writing about the fall of the Ottoman caliphate in 1924, which was the symbol of Islamic unity. Is there in what Ibn Badis wrote about the fall of the caliphate a thought and an analysis of political critical perceptions? Did he provide in his books authentic and unprecedented perceptions of the caliphate and the unity of the Muslim world?

Keywords: Caliphate, Islamic Unity, Ibn Badis, Kemal Ataturk.

Position d'Ibn Badis sur l'abolition de Mustafa Kamal calife ottoman
Étude analytique et critique de la question de l'unité du monde islamique

Résumé

Cet article aborde la suspicion intellectuelle que les érudits et les intellectuels de l'Islam sont des hommes de religion, d'opinion, de réforme spirituelle et morale seulement et ne portent aucun intérêt aux études critiques politiques. Nous prendrons un modèle du réformateur algérien Abdelhamid Ibn Badis qui a abordé ce problème de la chute du califat ottoman en 1924, qui était le symbole de l'unité islamique. Y a-t-il dans ce qu'Ibn Badis a écrit sur la chute du califat une pensée et une analyse des perceptions critiques politiques ? A-t-il fourni dans ses livres des perceptions authentiques et inédites du califat et de l'unité du monde musulman ?

Mots-clés: Califat, Unité islamique, Ibn Badis, Kamal Ataturk.

المؤلف المرسل: د. مالك بن خليف، benkhelif.malek@yahoo.fr

توطئة:

يهدف هذا المقال إلى إبراز ما كتبه ابن باديس بقلمه السياسي حول ما أقدم عليه مصطفى كمال أتاتورك الزعيم العثماني لما أزال منصب الخلافة في تركيا سنة 1924م.

وغايتنا من ذلك هو معالجة إشكالية خلو الفكر الإسلامي من نظرية متكاملة ومتفردة في العلوم السياسية وأن الفقه السياسي الإسلامي لم يتطور بالقدر الذي تطورت به العلوم الإسلامية الأخرى. وهل أن أبعد الناس عن الفكر السياسي هم علماء الإسلام وفقهاؤه[1]. فهل حقا لا توجد في تاريخ المسلمين العلمي كتابات وتآليف في ميدان العلوم السياسية؟ ولا توجد في ما دونوه بحوثٌ تتعلق بأنظمة الحكم وأصول السياسة؟ ولكن الباحث والناقد المنصف يدرك –على سبيل المثال لا الحصر– أن وحدة المسلمين السياسية كانت الشغل الشاغل لكثير من مفكري علماء الإسلام. حيث كتب الكواكبي (1854م – 1902م) في كتابه الاستبداد (1900م) وأم القرى (1902م) آراء حول نظام الخلافة الإسلامية[2].وكذلك فعل محمد رشيد رضا في مجلة المنار (1922م – 1923م) حيث كتب عدة مقالات تتعلق بمواضيع وحدة المسلمين نشرها في كتابه الخلافة[3] أو الإمامة العظمى ومما جاء فيها: "أيها الشعب التركي المتروي! انهض بتجديد حكومة الخلافة الإسلامية، بقصد الجمع بين هداية الدين والحضارة لخدمة الإنسانية(...) أيها الشعب التركي العاقل! إنني أهدي إليك هذه المباحث التي كتبتها في بيان حقيقة الخلافة وأحكامها، وشيء من تاريخها وعلو مكانتها، وبيان حاجة جميع البشر إليها".

ويتميز المفكر والمصلح عبد الحميد بن باديس في تناوله لهذه الإشكالية البحثية بما رصدناه له من دراسة نقدية معمقة وهو يتحدث عن وحدة العالم الإسلامي من خلال مسألة الخلافة التي سقطت سنة 1924م.

ويقتضي منهج الدراسة منا أن نعرف الخلافة أولا ثم نذكر ملابسات إسقاطها لننتهي بعد ذلك الى إدراك الدلالات السياسية العميقة التي وقف عليها ابن باديس في هذا الشأن.

1- مفهوم الخلافة:

1-1- الخلافة لغة:

قيل هي مشتقة من خَلَف، نقول: فُلاناً خلفاً، وخلافة: جاء بعده، والخلافة الإمارة والإمامة، والخليفة: المستخلف. ونقول خلفه، جاء بعده[4] وفي معجم العين للفراهيدي (ت170هـ)، نقرأ "والخليفة من استخلف مكان من قبله، ويقوم مقامه، قال تعالى: ﴿وهو الذي جعلكم خلائف الأرض﴾[5] أي مستخلفين في الأرض والخالفة الأمة الباقية بعد السالفة"[6] وفي أساس البلاغة للزمخشري[7] (ت 538هـ): "خلفه جاء بعده خلافة، وخلفه على أهله فأحسن الخلافة، ومات عنها زوجها فخلف عليها فلان إذا تزوجها بعده".

1-2- الخلافة اصطلاحا:

عرفت الخلافة في المعاجم السياسية بما يلي "هي في المعنى الفقهي الإمامة الكبرى أو إمارة المسلمين، والمقصود بها أصلا الولاية العامة على شؤون المسلمين دينية ودنيوية"[8] وتقترب تعاريف المصنفات في تحديد معنى الخلافة. حيث يعرفها ابن خلدون (732–808هـ) بأنها: "خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به"[9] يذكر فيلسوف التاريخ والإجتماع عناصر ثلاثة أساسية في تعريف الخلافة وهي: كون الخليفة نائبا عن النبي في هذا المنصب الخطير والهام، والثاني بيان وظيفة الخليفة الأساسية هي إضفاء الطابع العقدي على شؤون الحياة كلها بحيث لا تتعارض أفعال الإنسان مع أحكام الشريعة ومقاصدها. وفي هذا تأكيد على خاصية الشمولية التي تجعل الدين يستغرق كل شؤون الحياة لا بالمفهوم الدوغمائي الكنسي الغربي الذي يقوم

على التزمت والإيمان المطلق بامتلاك الحقيقة والتعصب الذي يجافي العقل والمنطق[10]. ولكن بالمنهج العلمي القائم على العلم والخبرة التي يشترط القرآن الكريم الاحتكام إليها في كل نشاط إنساني قال تعالى: ﴿ولا ينبؤك مثل خبير﴾[11]. ويذكر الماوردي، (450-364هـ) فيقول "الخلافة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا به"[12]. فهو يؤكد على نفس المعاني الواردة في تعريف ابن خلدون. أما التفتازاني (ت791هـ) فيصفها بأنها "رئاسة عامة في أمر الدين والدنيا خلافة عن النبي صلى الله عليه وسلم"[13] وما يتميز به تعريف التفتازاني أنه نص بصفة أدق على أن مهمة من يتولى أعلى منصب سياسي في الإسلام وهو الخليفة –أو الحاكم الأعلى – هي الصدارة في تسيير الشؤون الدنيوية والدينية سواء بسواء. ويعرفها إمام الحرمين الجويني (478-419هـ) بقوله "الإمامة رياسة تامة وزعامة تتعلق بالخاصة والعامة في مهمات الدين والدنيا"[14] أضاف الجويني عبارة العامة والخاصة وفيه إشارة إلى مسؤولية الحاكم على كل أفراد الرعية. وقال رشيد رضا "الخلافة، والإمامة العظمى، وإمارة المؤمنين، ثلاثة كلمات معناها واحد وهو رئاسة الحكومة الإسلامية الجامعة لمصالح الدين والدنيا"[15] فيه إفادة علمية اصطلاحية على أن كلمات الخلافة والإمانة العظمى وإمارة المؤمنين تفيد معنى واحدا الذي هو تحمل مسؤولية وظيفتي الدنيا والدين. ويعرفها ابن باديس بقوله "إن الخلافة هي المنصب الإسلامي الأعلى الذي يقوم على تنفيذ الشرع الإسلامي وحياطته بواسطة الشورى من أهل الحل والعقد من ذوي العلم والخبرة والنظر، وبالقوة من الجنود والقواد وسائر وسائل الدفاع.."[16]. وفي تعريف ابن باديس زيادة بيان لوظيفة الخليفة في الإسلام وكيف يتمكن من الجمع بين رعاية الشريعة وسياسة شؤون حياة المجتمع وفقها. وذلك أنه يستعين بهيآت استشارية من أهل الخبرة والعلم في كل الاختصاصات العلمية والأمنية. وهي إضافة متميزة من ابن باديس حيث تجيب عن من يستشكل عليه أمر تسيير كل شؤون الأمة الدينية والدنيوية من طرف شخص واحد وهو الحاكم أو الخليفة. والملاحظ على هذه التعاريف الإصطلاحية أنها تتضمن في متنها متغييرين اثنين الأول منهما هو الاقتداء والمتابعة للنبي صلى الله عليه وسلم بصفته المبلغ عن الله وهو المعبر عنه بكلمة الخلافة التي ذكرت صراحة في كل من تعريف فيلسوف التاريخ ابن خلدون والماوردي والمحقق التفتازاني وهذا المعنى يهدم ويقوض كل فكر علماني يستبعد الدين من مهام الحكم في الإسلام. ثم يأتي المتغير الثاني لينص معناه صراحة وتفصيلا على الذي ذكرناه آنفا من أن مهمة الحاكم في الفكر الإسلامي هي حراسة الدين وسياسة الدنيا به.

ومن المقرر عند علماء الأصول والعقيدة أن مضمون كل مصطلح في كل المجالات إنما يستمد حقيقته ومشروعيته من المصدرين الأولين في الإسلام وهما القرآن الكريم والسنة النبوية. فهل نص كل من القرآن والسنة النبوية على منصب الخلافة؟

2- الخلافة في القرآن والسنة:

2-1- في القرآن الكريم:

ويعتبر القرآن الكريم كتاب الإسلام الأول الذي تُستمَد منه أصول التشريع الذي يستوعب كل مناحي الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية ومن هذا الاستيعاب ما يتصل بمفردات الحكم والنظام السياسي فنجد مفردة الخلافة ترد في القرآن أحيانا لتدل على معناها اللغوي من ذلك قوله تعالى: ﴿ويجعلكم خلفاء الأرض﴾[17] أي بعضكم يخلف بعضا. وكذلك: ﴿إني جاعل في الأرض خليفة﴾[18] ويأتي معنى الخلافة في مواضع أخرى من القرآن بمعاني الحكم والسلطة. من ذلك: ﴿يا داوود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا

تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله﴾[19] وكذلك: ﴿وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا﴾[20].

ولا يختلف اثنان من أن تحقق التمكين والغلبة للدين وحصول الأمن من بعد الخوف للمؤمنين مرهون بالحصول على السلطة والحكم. ويوضح هذه الحقيقة أكثر ما جاء في قوله تعالى: ﴿قال عسى ربكم أن يهلك عدوكم ويستخلفكم في الأرض﴾[21] والمستفاد مما سبق أن مبدأ الخلافة بمعنى الحكم والسلطة هو أمر وارد في الخطاب الديني وفي مصدره الأول وهو القرآن الكريم وهو حكم راشد يختار الناس فيه حاكمهم بالشورى وليس هو معين من السماء وليس منصب الحاكم في الإسلام شبيه بالذي هو في الفكر الكنسي الميثولوجي الذي يقدس البابا ويجعله مقدسا ومؤلها ومنزها عن الخطأ ولا يخضع للمحاسبة والمساءلة. ويعتبر الناس خرافا ضالة ليس لها علاقة بشؤون الحكم والسياسة[22].

2-2- في السنة النبوية:

توجد في كتب السنة أحاديث كثيرة تتضمن عبارات ترتبط بمدلول كلمة الخلافة إما ضمنا أو تصريحا من ذلك ما رواه جبير بن مطعم أن امرأة أتت النبي –ص– فأمرها بأمر فقالت: أرأيت يا رسول الله إن لم أجدك؟. قال أبي: كأنها تعني الموت. فقال لها: "إن لم تجديني فأْتي أبابكر."[23] وهذا الحديث اشتمل على مدلول ضمني للخلافة حيث أشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن مسؤولية رعاية شؤون الخلق لا تنتهي بموته وإنما يقوم بها من يخلفه من أصحابه فالسلطة في الإسلام وظيفة سياسية مدنية مستمرة ودائمة دوام الحياة والمجتمعات. بينما نجد أحاديث أخرى ترد فيها كلمة الخلافة صراحة وتنص على أنها منصب سياسي ينبغي طاعة القائم عليه في المعروف. من ذلك قوله – ص– "كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلما هلك منهم نبي خلفه نبي، وأنه لا نبي بعدي، وستكون خلفاء فتكثر، قالوا فما تأمرنا؟ قال وفوا بيعة الأول فالأول واعطوهم حقهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم"[24] وفي هذا النص إشارة الى مشروعية منصب الخلافة إذ هو من جملة ما أخبر به نبي الإسلام كما تضمن هذا الحديث الإشارة الى وجوب طاعة الحاكم وكذلك مسؤولية الحاكم وأن طاعته ليست مطلقة مثل ما هو موجود في الحكم الاستبدادي والديني المنحرف بل هو مقيد بمدى التزامه بالمشروعية والقانون. وجاء في الحديث الذي رواه النعمان بن بشير بالسند الى رسول الله: تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة، فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها، ثم يكون ملكا عاضا، فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها إذا شاء الله أن يرفعها، ثم تكون ملكا جبريا، فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة، ثم سكت[25] وفي هذا الحديث بيان لنوعين من أنواع الحكم في الإسلام وهما حكم الخلافة الراشدة وهي التي تلتزم منهج الدين الصحيح المعبر عنه في النص بمنهج النبوة. وهو الذي تقوم سياسته للناس على قيم الدين الإسلامي وأحكامه. ويشتمل على مراعاة مصلحة الإنسان في الدارين: الدنيا والآخرة. ويمثل له بحكم النبوة والخلافة الإسلامية الموروثة عنها، والنوع الثاني هو الحكم الظالم المستبد وتكون سياسة صاحبه في الغالب جائرة عن الحق ومجحفة وقائمة على القهر والأثرة والاستبداد[26].

3- مصطفى كمال وإسقاط الخلافة وآثار ذلك في العالم الإسلامي:

جاء في معجم أعلام المورد في ترجمة أتاتورك ما نصه "كمال أتاتورك Kemel Ataturk (1889–1938م) قائد وزعيم تركي. اسمه الأصلي مصطفى كمال. يعتبر مؤسس تركيا الحديثة. قاتل دفاعا عن وحدة

التراب التركي. بعيد الحرب العالمية الأولى. رئيس الجمهورية 1923–1938م. ألغى الخلافة الإسلامية سنة 1924م. واستبدل الحرف العربي بالحرف الاتيني. وحاول أن يجعل من تركيا بلدا أوروبيا وفي وهمه أن ذلك هو السبيل الوحيد لتمكينها من اللحاق بركب الحضارة الحديثة"[27]. فبعد أربعة قرون من قيام الخلافة العثمانية قام مصطفى كمال أتاتورك بمعية الجمعية الوطنية بنفي عبد المجيد[28] آخر الخلفاء العثمانيين وذلك في 3 مارس 1924م وقد سبق ذلك فصل السلطنة عن الخلافة وتحويلها إلى جمهورية في نوفمبر 1922م. ولقد كانت الخلافة العثمانية تمثل رمزا دينيا وسياسيا للمسلمين وذلك على الرغم من مظاهر ضعفها والانتقادات التي وجهت إليها. ولأهمية منصب الخلافة في العالم الإسلامي، وقع اضطراب كبير وقامت حركات تنديد واحتجاج واسعة ضد قرار مصطفى كمال الذي قضى به على آخر مظهر من مظاهر الأمة الإسلامية. ولقد عقدت مؤتمرات إسلامية حول هذا الشأن[29] وكانت للعلماء والمفكرين والشعراء ردود أفعال حول موضوع شغور منصب الخلافة. من ذلك ما كتبه الشيخ محمد شاكر على صفحات جريدة المقطم: "خليفة يخلع وخلافة تلغى وأموال تصادر وأوقاف تضاف إلى أملاك الدولة وتعليم ديني يمحى ومحاكم شرعية تغلق وأسرة عثمانية تطرد من آفاق البلاد وتحرم حتى من جنسيتها التركية..."[30] ومما قيل في ذلك أيضا "ما رمي أي الإسلام بسهم أوهن لجلده، وأوهن لعضده، وأدمى لكبده، من هذا السهم الذي رماه به الكماليون. وإن إقدام الكماليين على إلغاء الخلافة أكبر جريمة في عهد الدولة وأشنع خيانة في تاريخ الإسلام"[31].

ولقد تراجع أحمد شوقي على مدحه السابق لبطل الترك مصطفى كمال. حيث كان يعتبره بطلا إسلاميا مثل خالد بن الوليد، وذلك بعد انتصاره على اليونان في معركة الأناضول سنة 1922م. وذلك في قصيدة حيث قال فيه يومها:

الله أكبر كم في الفتح من عجب يا خالد الترك جدد خالد العرب

ولكنه لما أسقط الخلافة ارتفع صوت شوقي مرة أخرى ساخطا وذلك في قصيدة شعرية[32] ينعى فيها الخلافة مطلعها:

عادت أغاني العرس رجع نواح ونعيت بين معالم الأفـــراح

كفنت في ليل الزفاف بثوبـــــــه ودفنت عند تبلج الإصباح.

كما كتب مصطفى صادق الرافعي مقالا بعنوان «تاريخ يتكلم» وصف فيه مكر وخديعة كمال أتاتورك وبين سيرته قبل وبعد إسقاط الخلافة فقال: "أظهر الطاغية أن الله يؤيد به الإسلام ليتألف الجند والشعب ويستميلهم إليه. وكان في ذلك لئيم الكبد، دنيء الحيلة، يهودي المكر، فأمر بعمارة المدارس للفقه والتفسير والحديث والفتيا، وبذل فيها الأموال. وجعل فيها الفقهاء والمشايخ وبالغ في إكرامهم والتوسعة عليهم.(...) وكانت هذه المعاملة الإسلامية من هذا الطاغية، هي بعينها ربا اللفافة اليهودية في مخه، تصلح بإقراض مائة وفيها نية الخراب بستين في المائة. فإنه ما كاد يتمكن من الناس ويعرف إقبالهم عليه، وثقتهم به. حتى طلبت اللفافة اليهودية رأس المال والربا. فأمرهم بهدم تلك المدارس وإخرابها، وأبطل العيدين وصلاة الجمعة، وقتل الفقهاء...)[33].

وأصدر الأزهر الشريف بيانا بإمضاء ستة عشر عالما فيه التنديد بصنيع مصطفى كمال. وبيانا آخر حذروا فيه من الانخداع بنداءات الخونة المارقين الذين ينادون ببيعة الملك حسين بن علي صنيعة الانجليز"[34].

كما قام بعض الفلسطينيين بمبايعة الملك حسين بالخلافة وظهر على الفور اسم الملك فؤاد في مصر مرشحا لها. وكتب السلطان وحيد الدين الذي فر من الكماليين من المنفى بيانا يوضح فيه أنه هاجر ولم يهرب ويذم فيه

الكماليين. وأذاع علماء الأزهر بيانا بتاريخ 25 مارس 1924م بلاغا يبطلون فيه بيعة عبد الحميد الذي أقامه الكماليون قبل إلغاء الخلافة. لأن الخلافة بلا سلطة سياسية فعلية باطلة شرعا. وتشكلت لجنة تسمى لجنة المؤتمر الإسلامي للنظر في الخلافة تحت رعاية القصر الملكي في مصر. واتخذت لها صحيفة ناطقة باسمها تسمى (الاتحاد). وصدرت بعد ذلك مجلة لنفس الغرض تدعو لعقد المؤتمر في القاهرة وطمع ملك الأفغان "أمان الله خان" أيضا في الخلافة. وعملت كثير من الدول الإسلامية على إحباط ترشيح الملك فؤاد نفسه للخلافة، وكانت هذه المعارضة في أولها من بعض علماء الأزهر بحجة أن الإنجليز وراء ترشيح الملك فؤاد للخلافة وأن مصر لا تصلح دارا للخلافة لتسلط الإنجليز عليها[35].

وكتب علي عبد الرزاق يوم 12مارس 1926م في صحيفة سياسية يستغرب كيف تتحدث عن الخلافة أمم وشعوب مستعمرة لا تملك شيئا من أمر نفسها وتحركها في ذلك يد أجنبية[36].

وانعقد مؤتمر القاهرة الذي أجل أكثر من مرة في ماي 1929م شارك فيه أربعون مندوبا عن الدول المشاركة وخرج المؤتمر بقرار يتلخص في أن الخلافة الشرعية المستجمعة لشروطها المقررة في كتب الشريعة الغراء، التي من أهمها الدفاع عن حوزة الدين في جميع بلاد المسلمين، وتنفيذ أحكام الشريعة الغراء. لا يمكن تحقيقها للحالة التي عليها المسلمون الآن. وبعث المؤتمر بقراره هذا إلى (مؤتمر مكة) الذي أعلن السلطان ابن سعود عقده لوضع نظام الحكم في بلاده[37].

قد نستفيد من كل ما سبق أن جمهور المسلمين ممثلين في نخبة أهل العلم والرأي منهم يقدرون لمنصب الخلافة السياسي قدره وحتى وإن كانت مقصورة على الأمة التركية وآل عثمان فيها. وهذه الحقيقة فيها من المسائل الشرعية والسياسية مد وجزر كبيرين ولعل هذا ما دفع المفكر عبد الحميد بن باديس في الجزائر من أن يتعرض لها بالدراسة والنقد والتحليل. وهذا ما سنبينه في هذا المقال.

4- موقف ابن باديس من موضوع إلغاء الخلافة:

كان من غير الممكن أن نفهم ما كتبه الشيخ عبد الحميد بن باديس (1889–1940م) حول إلغاء الخلافة العثمانية دون المرور على الوقائع والأحداث التاريخية التي أعقبت فعل مصطفى كمال أتاتورك في شأن الخلافة العثمانية. ولقد أطلت نوعا ما في عرض ردود الأفعال الناتجة عن ذلك حتى تتضح لنا مختلف الآراء والمواقف التي عاصرت موقف الشيخ عبد الحميد بن باديس حول هذا الشأن ولن نستطيع أن نحدد حقيقة موقف ابن باديس ومعرفة خلفياته الفكرية إلا باستعراض كل ما كتب حول الخلافة العثمانية وتحليل ذلك على ضوء الحقائق الشرعية والتاريخية والسياسية.

ولقد جادت القريحة السياسية في فكر ابن باديس بأربع مقالات تتعلق بموضوع الخلافة العثمانية سنعرضها بالترتيب الزمني وسنكتفي في كل مقال بذكر ماله علاقة بموضوع الخلافة مع ترقيم فقرات كل مقال حتى يمكننا التعليق عليها بما يناسب الغرض والمقام.

4-1- المقال الأول:

وأول مقال كتبه ابن باديس حول إسقاط الخلافة هو الذي صدر في جريدة النجاح ع 152 بتاريخ 28 مارس 1924م بعنوان "الفاجعة الكبرى أو جنايات الكماليين عل الإسلام والمسلمين ومروقهم من الدين".

حيث يشير ابن باديس في الفقرة الأولى[38] إلى عقيدة الولاء التي هي المعيار والأساس في بناء العلاقات والمواقف السياسية. فالإسلام لا يقدس الأشخاص وإنما العبرة بما يصدر عنهم من أعمال ومواقف. ومن هذا

المنطلق بنى ابن باديس مواقفه تجاه مصطفى كمال ولاء حينا وبراء حينا آخر. كما نلمح دلالة صريحة على موقف ابن باديس الواضح من مصطفى كمال أتاتورك حيث شنع عليه حين أسقط الخلافة وتبرأ من الإسلام ولقد صدر هذا الموقف بعد أربعة أيام فقط من إسقاط الخلافة.

كما نلمح في الفقرة الثانية[39] ما كان يتحلى به ابن باديس رحمه الله من الاطلاع الواسع ومسايرة الأحداث ومعرفة معادن الرجال وبرامج الهيئات والأحزاب وهي صفات كلها ضرورية لرجال الفكر السياسي. كما ذكر ابن باديس جرائم وانحرافات الكماليين قبل إسقاط الخلافة، من تحريف منصب الخلافة عن حده الشرعي المتمثل في حراسة الدين وسياسة الدنيا به. وهذا التحريف هو أساس فتوى ابن باديس في إبطال الخلافة العثمانية أو أي خلافة أخرى تكون مجردة من السلطة ومقاليد الحكم، والتي عبر عنها ابن باديس بالسلطة الزمنية.

كما يتمتع ابن باديس أيضا ببعد النظر الفقهي والسياسي أو ما يسمى بفقه الموازنات أو فقه الأولويات. وذلك حين غض الطرف على مفاسد الكماليين –قبل إسقاط الخلافة– وذلك حفاظا على وحدة الصف الإسلامي والتصدي لكيد الانجليز وحلفائهم الغاصبين والمعتدين على أرض تركيا.

أما في الفقرة الثالثة[40] فيتأكد لنا موقف ابن باديس من الكماليين بعد إسقاطهم للخلافة. حيث وصف أفعالهم بالكفر البواح والقرارات المشؤومة والمروق من الدين والجناية على الإسلام! فكيف يقال بعد هذا أن ابن باديس كان مؤيدا لمصطفى كمال حين أسقط الخلافة؟ وإنما وجه إعجاب ابن باديس بشخصية مصطفى كمال يكمن في نواحي أخرى يذكرها ابن باديس في مقال آخر.

وفي الفقرة الرابعة[41] ومن خلال خاصية الواقعية السياسية التي هي إحدى خصائص الفكر السياسي للشيخ ابن باديس، يقرر أن الخلافة العثمانية– على الرغم من معايبها – كانت وسيلة فعالة لربط شتات العالم الإسلامي، وجعل دوله وشعوبه على اتصال دائم وحركية عساها أن تقود الأمة الإسلامية في يوم ما إلى الوحدة السياسية لفعلية. ولذلك عملت الدول الإستعمارية في معاهدة لوزان[42] على الحيلولة دون تحقق هذه الآمال.

أما في الفقرة الخامسة فنستنتج تأكيد ابن باديس رفضه لمبدأ الكماليين الذين أسقطوا الخلافة وما فعلوه من جرائم في حق الإسلام حيث وصفهم بأنهم ملاحدة وعلمانيون. كما أن من أسباب سقوط الخلافة هو جمود العلماء في البلاد التركية لاقتصارهم على تقليد مذهب فقهي واحد دون التبحر في علم الإسلام الواسع الموجود في كتب المذاهب الإسلامية الكثيرة فكان هذا الجمود من أسباب إقدام الطائفة الكمالية على إسقاط الخلافة ورفض الشريعة الإسلامية.

وفي الفقرة السادسة[43] ويبين ابن باديس زوال منصب الخلافة الإسلامية وقد زالت حقيقة وصورة. والمعنى الحقيقي للخلافة يتحقق بوجود المنصب الشرعي للخليفة الذي يملك بيعة صحيحة من أهل الحل والعقد من جماعة المسلمين. ويباشر مهمتين أساسيتين هما: السلطة الزمنية والسلطة الروحية. أو بعبارة فقهاء السياسة الشرعية: "حراسة الدين وسياسة الدنيا به" كما يتحدث عن الوحدة القومية الجامعة لكل المسلمين ويقصد بها الرابطة الإسلامية. وهي كافية لتحقيق حد أدنى من الحراك السياسي والمرحلي الذي يدفع اليأس والقنوط عن المسلمين حتى ولو زالت الخلافة. وفي الأخير يحذر من المؤامرات الأجنبية للاستعمار العالمي ورفض كل مخططاته في شأن الخلافة.

4-2- المقال الثاني:

وبعد أسبوع واحد وفي جريدة النجاح نفسها التي صدرت في شهر أفريل 1924م، يكتب ابن باديس مقالا ثانيا بعنوان "**على مقالنا السابق في جنايات الكماليين ومروقهم**" وستناوله من خلال فقرات حتى يسهل علينا تحليله والتعليق عليه.

في الفقرة الأولى[44] يصرح ابن باديس بتأييده لموقف المستنكرين لصنيع كمال أتاتورك من الكتاب المعاصرين له إلا أنه يعارضهم في مسألة واحدة وهي وجود مذهب الخلافة من عدمه، ذلك بعدما أقدم الكماليون على تحويلها إلى سلطة روحية. ثم انتهوا إلى إلغائها نهائيا. وفي آخر الفقرة إشارة إلى العقلية العلمية والموضوعية التي يتسم بها فكر ابن باديس وذلك حينما جعل الحجة والدليل الشرعيين هما الحكم في اختلاف الآراء وتباين وجهات النظر.

وفي الفقرة الثانية[45] يمكننا أن نستنتج أن ابن باديس لا يرفض الخلافة، ويقر بمنصب خليفة المسلمين ولكنه يؤكد على شروط ثلاثة ذكرناها في التعقيب على الفقرة السادسة من المقال الأول ونعيد ذكرها باختصار:

1- أن تكون البيعة شرعية.

2- أن يملك الخليفة سلطة حكم فعلية.

3- سياسة الدنيا بالدين.

وفي الفقرة الثالثة[46] يصل ابن باديس بعد تحليل موضوعي لوضع الخلافة العثمانية إلى الحكم عليه بالبطلان الشرعي لأنها وقعت تحت قبضة الكماليين الذين ابتدعوا لها لقب الخلافة الروحية وعزلوا الخليفة عن منصبه الشرعي وأصبحت الخلافة هيئة صورية لا تسوس الدنيا ولا تحكمها.

كما لا يُعْتَبَرُ ابن باديس المفكر السياسي الوحيد الذي حكم ببطلان منصب الخلافة. لأن مؤتمر القاهرة المنعقد في شهر ماي سنة 1926م[47]. والذي ضم علماء كثيرين أفتى أيضا بما مفاده عدم توفر الشروط الشرعية لقيام منصب الخلافة في العالم الإسلامي. ولقد أفتى ابن باديس في هذا الأمر قبل انعقاد المؤتمر بسنتين وهذا يدل على النضج السياسي الذي يتمتع به ابن باديس رحمه الله.

4-3- المقال الثالث:

وبعد سكوت دام عدة سنوات وبسبب عودة النقاش مرة أخرى حول مسألة الخلافة وذلك عقب توقيع معاهدة سنة 1936م بين مصر وبريطانيا والتي كان من أثارها حصول مصر على استقلالها وتولي الملك فاروق الأول الحكم والذي صلى الجمعة في الأزهر الشريف سنة 1938م برؤساء وملوك العرب. فكانت المناسبة أن رشح علماء الأزهر الملك فاروق لمنصب الخلافة. فكتب ابن باديس مقالا نشره في جريدته الشهاب بعنوان: "**الخلافة أم جماعة المسلمين**" ونختار منه فقرات نقف من خلالها على رؤى سياسية جديرة بالملاحظة في فكر ابن باديس السياسي.

في الفقرة الأولى[48] اجتهد ابن باديس في وضع تعريف اصطلاحي للخلافة بين فيه الهدف من وجود منصب الخلافة وهو تنفيذ الشرع الإسلامي. ثم بين الدعامتين اللتين يستند إليهما الخليفة لكي يتمكن من تحقيق هذا الهدف العظيم. أولهما العلماء وأهل الخبرة في مختلف الاختصاصات والفنون. وثانيهما رجال الأمن والجيش ومن يقوم مقامهم لضمان تنفيذ الحق ودفع الباطل والاعتداء. ولعل ابن باديس يشير أن الخلافة العثمانية بعد تغييرها ثم إلغائها من طرف مصطفى كمال، فقدت الهدف والدعامتين ففقدت بذلك حقيقتها الشرعية، وأصبحت خلافة

صورية فتن بها المسلمون تحت مكائد الدول الغربية التي تريد أن تشتت المسلمين من خلال التحريش بين زعمائهم حول من هو الأحق بمنصب الخلافة.

وفي الفقرة الثانية[49] نستشف إحاطة الشيح ابن باديس بالسياسة العالمية والتفطن لكيد دول الاستعمار. ويعتب على العلماء والمشايخ الذين يفتقدون إلى بعد النظر والوعي في السياسة العالمية. كما استغرب ابن باديس من مطالبة بعض الدول بإقامة الخلافة فوق أراضيها وهي لم تنل حريتها من مستعمريها بعد.

أما في الفقرة الثالثة[50] فيقرر ابن باديس أن السياسة الدولية والخارجية للمسلمين مع غيرهم هي من اختصاص الأمم الإسلامية المستقلة أما التي مازالت تحت قهر الاستعمار فواجبها الأول هو تحريرها من استعباد المستعمر لها ومن الخطأ أن تعتني بموضوع إقامة الخلافة، فإن ذلك يعد من سياسة حرق المراحل. كما يعلن أن التربية الأخلاقية والإيمانية مقدمة عنده في منهج التعبير والإصلاح على الجوانب السياسية والجهادية وبتعبير آخر فإن اعتناء المسلم بتربية نفسه وتهذيب أخلاقه واستقامته على منهج الإسلام هو الأساس الأول في كل عملية تغيير وإصلاح وهو السبيل الموصل إلى تحقيق الحرية والاستقلال ثم الوحدة الإسلامية بعد ذلك.

وفي الفقرة الرابعة[51] يقترح ابن باديس تكوين هيئة علمية عالمية تتولى النظر في مصالح المسلمين من الناحية الدينية والأدبية وأطلق عليها اسم جماعة المسلمين. ونظرا للظروف المحلية والعالمية التي يمر بها العالم الإسلامي –في عصر ابن باديس– فإن مشروع هيئة المسلمين هي أولى بالاهتمام والتحقيق من منصب الخلافة وهذا ما كاتب به ابن باديس شيخ الأزهر.

ولقد تعرض ابن باديس إلى النقد من طرف أحد الباحثين في مسألة تحقيق هيئة المسلمين على أرض الواقع وبعد عرض جملة من العوائق التنظيمية والتصورية قال الناقد: "في رأينا أن كتابات ابن باديس في الأمور السياسية كانت كتابات ظرفية وبمناسبات معينة والملاحظ أن الظروف المحيطة به كثيرا ما تحكمت في مواقفه وآرائه ولذا يمكن القول إن تفكيره كان تفكيرا توفيقيا". ورأى في مسألة هيئة جماعة المسلمين التي اقترحها ابن باديس بأنها ليست واقعية، فكيف يمكن لهذه الهيئة وهي مستقلة عن الحكومات أن تدير أمور المسلمين السياسية. وقد غفل الناقد على أن ابن باديس حصر مهمة هذه الهيئة في الناحية الدينية والأدبية فهي ليست هيئة سياسية. ولكن نفس الناقد يقول في آخر مقاله: "وبحكم واقعية ابن باديس وفهمه الكبير للإسلام وتاريخه وإدراكه لواقع العالم الإسلامي. كل ذلك جعله يرى أن الخلافة ما هي إلا نظام سياسي من الأنظمة الممكنة في الإسلام وليست النظام الوحيد أو الحتمي. فالإسلام لا يلزم إلا بأصول معينة للحكم قد تستعمل بصيغ مختلفة وهكذا انتهى ابن باديس إلى اقتراح بديل للخلافة وهو مؤسسة: «جماعة المسلمين»." والذي يبدو لي أن الواقعية السياسية معناها تنزيل الشريعة على الواقع على نحو لا يخل بأصول الوحي ويحقق المصلحة للناس في الآجل والعاجل وهذا هو عين التجديد الذي ينادي به علماء الفقه السياسي قديما مثل الإمام الشاطبي في مقدمة كتابه الموافقات وأبو حامد الغزالي في كتابه المستصفى وكذلك الإمام الشوكاني في كتابه إرشاد الفحول وحديثا مثل ضياء الدين الريس وفتحي الدريني وغيرهم[52]. ويتضح من الفقرة الرابعة أن ابن باديس يوافق رأي سلف الأمة وأهل السنة والجماعة في مسألة العصمة التي لا يثبتها أهل السنة لأي أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم وذلك خلافا لما يقول به علماء الشيعة من إثبات العصمة لبعض أئمتهم. ولقد تبين لكل عاقل صدق وفراسة ووضوح الرؤيا السياسية واستشراف المستقبل عند ابن باديس حيث إن الخلافة بقيت خيالا إلى يومنا هذا لأن المسلمين لم يغيروا ما بأنفسهم حتى يغير الله ما هم عليه من فرقة وشتات.

4-4- المقال الرابع:

وبسبب وفاة مصطفى كمال يوم 10 نوفمبر 1938م وبسبب ما شهدته مصر في نفس السنة من ترشيح الأزهر لملك البلاد فاروق الأول لمنصب الخلافة الذي يعتبره ابن باديس في تلك الظروف منصبا وهميا، كتب ابن باديس مقالا بعنوان "مصطفى كمال رحمه الله" نشره في جريدته الشهاب حيث أبرز ابن باديس في الفقرة الأولى جملة من الأفكار جاء فيها وصف مصطفى كمال– الذي أقدم في يوم من الأيام على إسقاط الخلافة– بالرجل العظيم والعبقري والبطل الذي قهر دول الاستعمار: الانجليز، واليونان، والطليان، والفرنسيين. وهو باعث النهضة في تركيا ومن خلالها في العالم الإسلامي(53).

والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا يصف ابن باديس مصطفى كمال بالعظمة والعبقرية والبطولة على الرغم من مواقفه المشينة من الإسلام ومن الخلافة! وكيف يقال أن مصطفى كمال هو باعث تركيا والشرق الإسلامي.!

وقد ينجلي هذا الاستغراب إذا أمعنا النظر في كلام ابن باديس وهو يوضح الأسباب التي جعلته يحكم على مصطفى كمال ويصفه بتلك الأوصاف ونستطيع أن نجلي هذه الأسباب في ما يلي :

أ– دفاع مصطفى كمال على أرض تركيا التي كانت تمثل العالم الإسلامي وخوضه في ذلك معارك في غاليبولي وفي الدردنيل وفي سقاريا بالأناضول.

ب– معاداته لدول الاستعمار وتصديه للشره الاستعماري والتعصب النصراني الذي تسبب في إضعاف الإسلام والمسلمين.

جـ– رفض مصطفى كمال الذل والاستكانة والخذلان الذي أظهره الخليفة بمعية حكومته الضعيفة وسكوت مشايخ الطرق على فظائع الاستعمار وظلمه. أما في الفقرة الثانية من المقال(54) فقد بين ابن باديس الأسباب التي دفعت بمصطفى كمال أتاتورك إلى إلغاء الخلافة. كما أن مصطفى كمال لم ينقم على الإسلام. وإنما كانت نقمته على أوضاع حكم قائم منحرف يتمثل في خلافة صورية لا تستند إلى حقائق الدين وتفتقر للشروط الشرعية والواقعية بل كانت وبالا على الإسلام والمسلمين. ولقد اجتمعت أطراف أربعة: "هي الخليفة والعلماء المحيطون به، ومشايخ الطرق الصوفية، والدول الإسلامية ولقد بين مفكرنا مسؤولية كل طرف في دفع مصطفى كمال إلى اتخاذ موقف معادٍ للخلافة.

خاتمـــة

لقد كان قصدنا من هذا المقال إثبات حقيقة وتفنيد إدعاء وكلاهما يتعلق بعلاقة التفكير الإسلامي وحضوره في جانب مهم من جوانب حياة الإنسان وهو الجانب السياسي تفكيرا وممارسة. وأصل هذه الحقيقة مستمد من خاصية الشمول والعمق التي تتسم بها الشريعة الإسلامية. ومن المستغرب بناء على ذلك أن يكون التفكير الإسلامي قاصرا أو عاجزا عن تناول مسائل السياسة المختلفة. ولقد اتخذت من نموذج المفكر الجزائري عبد الحميد ابن باديس إطارا لبحث ومعالجة إشكالية أصالة التفكير السياسي عند المسلمين وهل هو موجود في تاريخهم العلمي كتابة وتأليفا في ميدان العلوم السياسية؟ وذلك من خلال المقالات الأربعة التي كتبها ابن باديس حول إسقاط كمال أتاتورك الخلافة الإسلامية سنة 1924م. وقد أثبتنا في مقالنا فكر ابن باديس السياسي المتميز عشية إلغاء الخلافة في العشرينيات من القرن الماضي. حيث اتسمت الأفكار التي طرحها في هذا الشأن بالمرونة والواقعية والعمق. ونستطيع رصد كثير من هذه الأفكار التي تبرهن على الأصالة والتجديد عنده، ومن ذلك سكوته على عيوب الخلافة التركية – الروحية –تغليبا لمصلحة المحافظة على وحدة الصف الإسلامي والذي كانت الدولة

العثمانية رمزا له وهذا ما يسمى بفقه الموازنات أو فقه الأولويات. ومن ذلك أيضا تأكيده على أن عقيدة الولاء هي المعيار والأساس في بناء العلاقات والمواقف السياسية. فالإسلام لا يقدس الرجال وإنما العبرة بما يصدر عنهم من أعمال ومواقف. فكيف يقال بعد هذا إن ابن باديس كان مؤيدا لمصطفى كمال حين أسقط الخلافة؟ وإنما وجه إعجاب ابن باديس بشخصية مصطفى كمال، يكمن في نواحي أخرى ذكرها ابن باديس في المقال الأخير. ولكن ومع وصف الكماليين بأنهم ملاحدة وعلمانيون وابتداعهم للقب الخلافة الروحية وعزل الخليفة عن منصبه الشرعي حيث أصبحت الخلافة هيئة صورية لا تسوس الدنيا ولا تحكمها. ومع ذلك يقرر ابن باديس أن من أسباب سقوط الخلافة بعد ذلك هو جمود علماء البلاد التركية لاقتصارهم على تقليد مذهب فقهي واحد دون التبحر في علم الإسلام الواسع الموجود في كتب المذاهب الإسلامية الكثيرة، فكان هذا الجمود من أسباب إقدام الطائفة الكمالية على إسقاط الخلافة ورفض الشريعة الإسلامية. ومن المشاريع السياسية الجديدة التي تفرد ابن باديس بطرحها فكرة كيان "جماعة المسلمين" الذي يحقق الوحدة القومية الجامعة لكل المسلمين. وهي كافية لتحقيق حد أدنى من الحراك السياسي والمرحلي الذي يدفع اليأس والقنوط عن المسلمين حتى ولو زالت الخلافة. ويجعل الأمة في منأى عن المؤامرات الأجنبية للاستعمار العالمي ورفض كل مخططاته في شأن الخلافة. كما نلمح في المقال فراسة ووضوح الرؤيا السياسية واستشراف المستقبل عند ابن باديس حيث إن الخلافة بقيت خيالا إلى يومنا هذا لأن المسلمين لم يغيروا ما بأنفسهم حتى يغير الله ما هم عليه من فرقة وشتات.

التوصيات والإقتراحات:

1- العناية بما كتبه المفكرون الإسلاميون في الأحداث والشؤون السياسية على نحو ما فعلنا مع ابن باديس حول موضوع سقوط الخلافة.

2- إبراز المعاني السياسية الموجودة في النصوص الشرعية في القرآن والسنة. فمن القرآن آيات تتضمن مبادئ سياسية مثل اختصاص الألوهية بالحاكمية وطاعة الدولة ومبدأ الشورى ومبدأ البيعة ووضع الأقليات غير المسلمة والعلاقات الدولية وفي السنة نجد على سبيل المثال البخاري (194هـ-256هـ) يجمع أحاديث الفقه السياسي تحت عنوان الأحكام وكلمة أحكام تعني ما يصدر من الحاكم سواء الخليفة أو القاضي. أما الإمام مسلم (206هـ-261هـ) فقد جمع له النووي مسائل السياسة تحت عنوان (كتاب الإمارة) وجعل الإمام أبو داود (202هـ-275هـ) في سننه فصلا بعنوان (كتاب الخراج والإمارة والفيء)، والفئ والخراج يتصلان بوظائف الدولة في السياسة المالية والإقتصادية.

3- العناية بالدراسات السياسية المقارنة في المرجعيات المختلفة الإسلامية والغربية ورصد مواطن الاتفاق والاختلاف والاستفادة من جميع ذلك.

4- إدراج مقاييس الفكر السياسي الإسلامي وخصوصا منها الجزائري – ابن باديس والأمير عبد القادر– في المناهج الدراسية الجامعية.

- الإحالات والهوامش:

1- علي عبد الرازق،(2011م)، الإسلام وأصول الحكم – تقديم: عمار علي حسن، ط1، دار الكتاب المصري – دار الكتاب اللبناني، مكتبة الإسكندرية، ص 112.

2- حول الخلافة العثمانية وأسباب انهيارها. انظر عبد الرحمان الكواكبي، (2011)، طبائع الاستبداد ومصارع العباد، تقديم مجدي سعيد، ط1، دار الكتاب المصري، القاهرة، ص 16. في كتابه أم القرى تعرض الكواكبي إلى ذكر مساوئ سلاطين آل عثمان ثم اقترح

18 قاعدة إجرائية لتوحيد المسلمين تحت خليفة عربي قرشي. انظر عبد الرحمان الكواكبي(1931م)، أم القرى المطبعة الأزهرية، مصر، ص ص 203–207.

3- رضا، محمد رشيد (2015م)، الخلافة، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ص 11.

4- إبراهيم أنيس، عبد الحليم منتصر، عطية الصوالحي، محمد خلف، خرف الله، (1393هـ –1979م)، المعجم الوسيط، ط2، مطابع دار المعارف، مصر، المجلد الأول، ص 27.

5- سورة الأنعام، الآية: 165.

6- الخليل بن أحمد الفراهيدي، (2003م)، معجم العين، ترتيب وتحقيق عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ج1، ص 437.

7- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد (1989م)، أساس البلاغة، تحقيق محمد الباسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 263.

8- وضاح زيتون (2010)، معجم المصطلحات السياسية، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 163.

9- ابن خلدون، عبد الرحمان (2004م)، المقدمة، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، ط1، دار يعرب، دمشق، ص 338.

10- ياسر العلوي (2014م) معجم المصطلحات السياسية سلسلة كتب سياسية، معهد البحرين للتنمية السياسية ، ص 37.

11- سورة فاطر، الآية: 14.

12- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب (1989م)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق أحمد مبارك البغدادي، ط1، مكتبة دار ابن قتيبة، الكويت، ص 2.

13- التفتازاني، سعد الدين (1998م)، شرح المقاصد، تحقيق وتعليق عبد الرحمن عميرة، ط2، عالم الكتب، لبنان، بيروت، ج 5، ص: 332.

14- الجويني، أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله (2011م)، الغياثي، غياث الأمم في التياث الظلم، تحقيق ودراسة الدكتور عبد العظيم الديب، ط1، دار المنهاج للنشر والتوزيع، جدة، ص 15.

15- رضا، محمد رشيد (2015م)، مرجع سابق، ص 14.

16- عبد الحميد بن باديس، الوحدة العربية هل بين العرب وحدة سياسية، مجلة الشهاب، المطبعة الاسلامية الجزائرية، قسنطينة، ج11، م13، 1938م، ص 61.

17- سورة النمل، لآية: 62.

18- سورة البقرة، الآية: 30.

19- سورة ص، الآية: 26.

20- سورة النور، الآية: 55.

21- سورة الآعراف، الآية 19.

22- محمد عمارة (1989م)، الإسلام وفلسفة الحكم، ط1، دار الشروق، القاهرة، ص 17.

23- مسلم بن الحجاج (1991م)، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أبا بكر، حديث رقم 2386، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ج4، ص 1856.

24- المرجع نفسه، كتاب الإمارة، باب وجوب بيعة الخلفاء الأول فالأول، حديث رقم 1842، ج3، ص 1471.

25- أحمد بن حنبل(1999م)، مسند الإمام أحمد، تحقيق شعيب الأرناؤوط، ط1، حديث رقم 18406، مؤسسة الرسالة للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، ج30، ص 355.

26- ابن خلدون (2001م)، مقدمة ابن خلدون، ضبط خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص 238.

27- منير البعلبكي (1992م)، معجم أعلام المورد، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ص 369.

28- عبد المجيد الأول: (1944–1868)، آخر الخلفاء العثمانيين، انتخبته الجمعية الوطنية الكبرى خليفة في 18 نوفمبر 1922م، بعد أن ألغى مصطفى كمال أتاتورك السلطنة. ثم بدا لمصطفى كمال أن يقطع كل صلة تربط تركيا بماضيها الإسلامي عمد إلى إلغاء

الخلافة في 3 مارس 1924م. ونفي الخليفة عبد المجيد من تركيا. انظر منير البعلبكي (1992م)، معجم أعلام المورد، مرجع سابق، ص 283.

29- محمد محمد حسين (1972م)، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، ط 3، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ج2، ص 44.

30- محمد محمد حسين (1972م)، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، مرجع سابق، ص 42.

31- أنور الجندي (1961م)، الفكر العربي المعاصر في معركة التغريب والتبعية الثقافية، مطبعة الرسالة، القاهرة، مصر، ص 61.

32- محمد محمد حسين (1972م)، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، مرجع سابق، ص 37.

33- المرجع نفسه، ص 24.

34- الأهرام، مصر والخلافة. عدد 10 مارس، 1924م، ص 1.

35- محمد محمد حسين (1972م)، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، مرجع سابق، ص 50.

36- المرجع نفسه، ص 53.

37- المرجع نفسه، ص 54.

38- عبد الحميد بن باديس (1924م)، الفاجعة الكبرى أو جنايات الكماليين على الإسلام ومروقهم من الدين، مجلة النجاح، عدد 152، السنة الخامسة، قسنطينة، ص 1–2.

39- المرجع نفسه، ص 1.

40- المرجع نفسه، ص 1.

41- المرجع نفسه، ص 2.

42- معاهدة لوزان: وقعت في سويسرا سنة 1923م بين تركيا والحلفاء وتنص على تقسيم وتقزيم الدولة العثمانية.

43- عبد الحميد بن باديس (1924م)، الفاجعة الكبرى أو جنايات الكماليين عن الإسلام ومروقهم من الدين، مجلة النجاح، مرجع سابق، ص 1–2.

44- المرجع نفسه، ص 2.

45- المرجع نفسه، ص 2.

46- عبد الحميد بن باديس (1924م)، رد على مقالنا السابق في جنايات الكماليين ومروقهم، النجاح، مرجع سابق، عدد 153، ص 1.

47- المرجع نفسه، ص 1.

48- المرجع نفسه، ص 1.

49- محمد محمد حسين (1972م)، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، مرجع سابق، ص 53.

50- عبد الحميد بن باديس، (1938م)، الوحدة العربية هل بين العرب وحدة سياسية، مجلة الشهاب، مرجع سابق، ج11، م13، ص 61.

51- المرجع نفسه، ص 61.

52- فتحي الدرينى (1402هـ–1982م)، خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص 471.

53- عبد الحميد بن باديس (1938م)، مصطفى كمال رحمه الله، مجلة الشهاب، مرجع سابق، ج9، م14، ص 441.

54- المرجع نفسه، ص 442.

– قائمة المصادر والمراجع:

1-إبراهيم أنيس، عبد الحليم منتصر، عطية الصوالحي، محمد خلف، خرف الله أحمد (1393 هـ –1979 م)، المعجم الوسيط، ط2، المجلد الأول، مصر، مطابع دار المعارف.

2- ابن خلدون، عبد الرحمان (2004م)، المقدمة، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، ط1، دمشق، دار يعرب.

3- ابن خلدون (2001م)، مقدمة ابن خلدون،، ضبط خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، بيروت، لبنان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،.

4- أحمد بن حنبل: مسند الإمام أحمد، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ج30، ط1، 1419هـ – 1999م، مؤسسة الرسالة للطبع والنشر والتوزيع،

5- أنور الجندي (1961م)، الفكر العربي المعاصر في معركة التغريب والتبعية الثقافية، مطبعة الرسالة، القاهرة.

6- الأهرام، مصر والخلافة، عدد 10 مارس، 1924م.

7- البخاري (1978)، صحيح البخاري، تحقيق مصطفى ديب البغا، ط3، ج3، اليمامة، بيروت، دار ابن كثير.

8- التفتازاني (722هـ – 792هـ/1322م–1390م) سعد الدين (1998م)، شرح المقاصد، تحقيق وتعليق عبد الرحمن عميرة، ط2، الجزء الخامس، بيروت– لبنان، عالم الكتب.

9- الجويني، أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله (419 هـ –478 هـ/ 1028م –1085م)، 2011م، الغياثي، غياث الأمم في التياث الظلم، تحقيق ودراسة الدكتور عبد العظيم الديب، دار المنهاج للنشر والتوزيع، ط1، جدة.

10- رضا، محمد رشيد(2013 م)، الخلافة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، القاهرة.

11- الزمخشري أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد، (467 هـ – 1074م / 538 هـ / 1143م)، 1989م، أساس البلاغة، تحقيق محمد الباسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان.

12- عبد الحميد بن باديس (1415هـ – 1994م)، آثار الإمام عبد الحميد بن باديس رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، من مطبوعات وزارة الشؤون الدينية، الجزء السادس، ط1، الجزائر، قسنطينة، دار البعث.

13- عبد الحميد بن باديس، الفاجعة الكبرى أو جنايات الكماليين عن الإسلام ومروقهم من الدين، مجلة النجاح، قسنطينة، عدد 152، السنة الخامسة، 1924م.

14- عبد الحميد بن باديس، رد على مقالنا السابق في جنايات الكماليين ومروقهم، مجلة النجاح، قسنطينة، عدد 153، السنة الخامسة، 1924م.

15- عبد الحميد بن باديس، مصطفى كمال رحمه الله، مجلة الشهاب، قسنطينة، ج9، م14، 1357هـ – 1938م.

16- عبد الحميد بن باديس، الخلافة أم جماعة المسلمين، مجلة الشهاب، قسنطينة، ج2، م14، 1357هـ – 1938م.

17- عبد الحميد بن باديس، الوحدة العربية هل بين العرب وحدة سياسية، مجلة الشهاب، قسنطينة، ج11، م13، 1938م.

18- عبد الرحمان الكواكبي (2011)، طبائع الاستبداد ومصارع العباد، تقديم مجدي سعيد، ط1، دار الكتاب المصري، القاهرة، ص 16.

19- عبد الرحمان الكواكبي (1931م)، أم القرى، المطبعة الأزهرية، مصر، ص ص 203–207.

20- علي عبد الرازق (2011م)، الإسلام وأصول الحكم، تقديم عمار علي حسن، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، القاهرة، مكتبة الإسكندرية.

21-فتحي الدرينى (1402هـ–1982م)، خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، ط 1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

21-الفراهيدي، الخليل بن أحمد (100هـ .170هـ – 718م 786م)،2003م، معجم العين، الجزء الأول، ترتيب وتحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط1،، لبنان، بيروت.

22- الماوردي أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، (364 – 450 هـ / 974 – 1058 م)، 1989م، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق أحمد مبارك البغدادي، مكتبة دار ابن قتيبة، ط1، الكويت.

23-محمد محمد حسين(1972 م)، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، ج 2، ط 3 ،القاهرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

24- محمد عمارة (1989م)، الإسلام وفلسفة الحكم، ط1، دار الشروق، القاهرة.

25-منير البعلبكي (1992م)، معجم أعلام المورد، دار العلم للملايين ، ط1، بيروت، لبنان.

26- مسلم بن الحجاج (261-206هـ)، 1991م، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية،
27- وضاح زيتون (2010م)، معجم المصطلحات السياسية، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
28- ياسر العلوي (2014م) معجم المصطلحات السياسية سلسلة كتب سياسية، معهد البحرين للتنمية السياسية.